بصحته لتلقي الامة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي
فصلناه من حالهما فيما سبق سوى احرف يسيرة تكلم عليها
بعض اهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة
عند اهل هذا الشان والله اعلم التامة اذا ظهر بما قدمنا
انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الان في مراجعة تلك
الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسبيل من اراد العمل
او الاحتجاج به لدى مذهب ان يرجع الى اصل قد قابله هو او
ثقة غيره باصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة
ليحصل له بذلك مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن ان د
تعمد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك
الاصول والله اعلم **النوع الثاني معرفة الحسن من الحديث**
روينا عن ابي سليمان الخطابي رحمة الله تعالى انه قال بعد كلامه
ان الحديث عند اهله ينقسم الى الاقسام الثلاثة التي قدمنا
ذكرها الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار
اكثر الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة
الفقهاء وروينا عن ابي عيسى الترمذي رضي الله عنه انه يريد
بالحسن ان لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث
شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك وقال بعض المتاخرين الحديث
الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح العمل به قلت
كل هذا مشتبهم لا يشفي الغليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي
ما يفصل الحسن من الصحيح وقد امعنت النظر في ذلك وبحث
جاهدا بين اطراف كلام هؤلاء الائمة ملاحظا مواقع استعمالهم فتنقح لي
والله اعلم ان الحديث الحسن قسمان احدهما الحديث الذي
لا يخلو رجال اسناده من مستور لم يحقق اهليته غير انه
ليس مغفلا كثير الخطاء فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في
الحديث اي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب اخر

مفسق

مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بان روى مثله
او نحوه من وجه اخر او كثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه
على مثله او بما لم شاهد وهو ورود حديث اخر بنحوه فخرج
بذلك ما عن ان يكون شاذا ومنكرا وكلام الترمذي على هذا القسم
ينزل **القسم الثاني** ان يكون راويه من المشهورين بالصدق
والامانة غير انه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم
في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد
ما ينفرد به من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا مع سلامة
الحديث من ان يكون شاذا ومنكرا سالما من ان يكون معللا
وعلى القسم الثاني ينزل كلام الخطابي فهذا الذي ذكرناه
جامع لما تفرق في كلامه من بالغنا كلامه في ذلك وكان الترمذي
ذكر احد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الاخر مقتصر كل
واحد منهما على ما راى انه يتشكل معرضا عما راى
انه لا يشكل او انه غفل عن البعض وذهل والله اعلم هذا
تحصيل تاصيل ذلك وتوضيحه تنبيهات وتعريفات
احدها الحسن يقاصر عن الصحيح في ان الصحيح من شرطه
ان يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم واتقانهم
اما بالنقل الصريح او بطريق الاستفاضة على ما سنبينه ان
شاء الله تعالى وذلك غير مشترط في الحسن فانه يكتفي فيه
بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم
شرحه واذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد
ذكرنا لنص الشافعي رضي الله عنه في من سبيل التابعين ان يقبل
منها المرسل الذي جاء نحوه مسندا وكذلك لو وافقه مرسل اخر
ارسله من اخذ العلم عن غير رجال التابعي الاول في كلام له
ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من
وجه اخر وذكر انه ايضا ما حكاه الامام ابو المظفر السمعاني
وغيره عن بعض اصحاب الشافعي من انه تقبل روايته

نعم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)